2733 1206

بصراحة

سلطان الحطاب
alhattabsultan@gmail.com

«اتحاد دول الخليج»!

ما توفر لي من معلومات من مصدر خليجي مطلع ونافذ لا يرغب ان يذكر اسمه ان دول الخليج بعد سنة من الان ستنتقل من دول متعاونة الى دولة متحدة..وبالتالي تعيد صياغة نفسها في دولة واحدة وهو ما عبر عنه العاهل السعودي في كلمة افتتاح قمة التعاون الخليجي الـ (٣٢)..

اذن سينصرف الخليجيون الان لبناء «مطبخ» تشكيل المجلس لمرحلة أخرى هي الوحدة..وفي هذا قبول للتحديات التي تواجه دول المجلس ورد على هذه التحديات..المصدر قال ان الخطط لهذا متوفرة منذ زمن وقد عرضت في الأروقة الداخلية للمجلس وان هناك أغلبية متحمسة تدفع بهذا الاتجاه وعلى رأسها السعودية واقلية لا ترفض وانما تتحفظ وتريد وقتاً أوسع لصهر المكونات الخليجية في شكل يشبه دولة الامارات التي هي عبارة عن مجموعة امارات بدأت متصالحة ثم أصبحت متحدة الان وبالتالي توسيع لاطار التعاون ليصبح اطاراً «اتحادياً»..

أي دولة فيدرالية بكل ما تعنيه الكلمة في التركيبة التي تشبه الولايات المتحدة الاميركية..

كان يهمني ان أسأل عن العرض المتعلق بالأردن وأين وصلت فكرة انضمام الاردن لمجلس التعاون والتي بدأت قوية مبشرة ثم ما لبثت الفكرة ان اصبحت باهتة وجرت ازاحتها من الاولويات الخليجية الى حالة ثانوية..المجيب على سؤالي وهو ممن حضروا المجلس وكانوا من الفاعلين فيه أكد على صحة ما ذهبت اليه في السؤال وقال نذهب الآن لبناء دولة الوحدة الخليجية وما يلزمها...

أما علاقتنا مع الاردن فإنها ستكون في اطار «الشراكة التعاونية الاستراتيجية» قفز المصطلح الى ذهني وبدأت أحلله..وقلت: كيف هي الشراكة التعاونية؟ هل هي بديل عن دعوة الانضمام؟ قال نعم..الانضمام مع من؟ لن يكون هناك مجلس تعاون خليجي لينضم الأردن اليه..لن يكون الوقت كافياً لتأهيل الأردن وبالتالي سيحل الاردن في موقع «الشراكة التعاونية» وفي بعد استراتيجي يقتضي تقديم المساعدات اليه بواقع مليار دولار في كل سنة ولمدة خمس سنوات مع ما يتبع ذلك من اتفاقيات استراتيجية جديدة في مجال العلاقة بمزيد من الاستثمارات المشتركة وتدفق العمالة والانفتاح..

فجأة رأيته يقاطعني ويقول كانت الفترة الماضية منذ اطلاق الدعوة لانضمام الاردن حتى الان كافية لدراسة الحالة الاردنية التي بدت متغيرة لنا الان في دول الخليج..لقد كانت فترة «جس نبض» قلت ماذا؟؟ قال اننا قسنا فيها النبض الاردني وحالة الاردن والمتغيرات التي تحدث فيه ومدى انسجامها مع دعوة العضوية او اعاقتها لهذه الدعوة فالأردن الان في عيوننا تغير عمّا عرفناه من قبل وحتى الذي جرت دعوته للانضمام وقبل ان اعترض قال: أعطيك أمثلة..كيف يقرأ الخليجيون مثلاً توقيع أكثر من تسعين من المثقفين اليساريين الأردنيين على عريضة تأييد للمعارضة البحرينية وهي عريضة في رأيي (رأيه) تشجع على التحريض وغياب الاستقرار.ثم ان قطاعات عديدة في الشارع الأردني لا تريد الانضمام للمجلس..

والنسبة التي قال عنها الوزير جودة ٩٥٪ تراجعت الآن في عيوننا اذ لا يغطيها أكثر من ٥٠٪ خاصة وان جهات في الشارع الأردني وعبر المواقع الإلكترونية تنتقد دول الخليج وقياداتها بقسوة وقد اطلعنا على ما تبثه المواقع الالكترونية ونحن نحلله ونستفيد من توظيفه..

لديكم الان حراك واسع واحزاب ومعارضة وقائمة (٣٦) ومجموعات أخرى عديدة.. ان مكانكم سيكون قريباً ليس في الوحدة التي ستكون بعد سنة وانما في التعاون الاستراتيجي..

قلت اذن تتراجع الأولويات القديمة! قال نعم وتبدأ أولويات جديدة في بناء دولة خليجية يزيد سكانها عن (٢٥) مليونا ولها جيش يقل عن المليون قليلاً، ومجموعة اسلحة من طيران يزيد عن (٦٥٠) طائرة وأسلحة جديدة أخرى..وقال:هذه الدولة الناشئة ستكون قادرة على الدفاع عن نفسها وهي تقبل التحديات...واضاف المسؤول الخليجي انه ايضاً حزين انه لا يستطيع ان يزف اخباراً جديدة وسارة تتعلق بانضمام الاردن للمجلس بعد القمة الاخيرة...

في بيت الأمة.. مع طاهر المصري

د.محمد القضاة
mohamadq2002@yahoo.com

اتيح لي أن أحاور دولة السيد طاهر المصري مع مجموعة من الشباب الجامعي في بيت الأمة، حول قضايا الساعة الأردنية، وكان حوارا دافئا دافقا بالصراحة والجرأة، عبّر فيه عن أفكاره ورؤيته بحرية عالية وبمسؤولية ومهنية راقية، دافع عن قناعاته بهدوئه الجميل وسمته الأنيس، كان متدفقا في حديثه عن الأردن وإداراته وسياسته وديمقراطيته، عن النجاحات والاخفاقات،عن القوانين التي لا تستقر، خاصة قوانين الجامعات التي تتغير مع تغيير الوزراء، ولم يخف عتبه الشديد عن المآل الذي وصلت إليه الجامعات حين أصبح رؤساء الجامعات يعاملون كموظفين، وطالب أن يكون لرئيس الجامعة هيبته وحضوره، وأشار إلى أنّ كبار رجال الدولة في دول العالم يعودون إلى الجامعات أساتذة في جامعاتهم، واحتد عند حديثه عن مستوى بعض الجامعات وطالب ألا يخترق مفهوم الأكاديميا باسم التجاري والسياسي والاقتصادي، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم العالي، كما طالب باستقلالية فكر الطالب الجامعي، وأشار إلى أهمية التفاعل بين الجيلين؛ الطلبة والأساتذة، وانتقد بشدة مساق التربية الوطنية الذي لا يؤهل الطلبة للتخلص من الاحتقانات العصبية، وكم كان حزينا على أوضاع الجامعات المالية، وطالب الحكومة بدعمها دعما سخيا لكي تنهض بواجباتها العلمية.

وابدى خوفه الحقيقي على البلد في ظل التحديات وما يحاك ضد الأردن وقياداته من الداخل والخارج، كان صريحا وجريئا في نقده لمفاصل مهمة من عمل الحكومات الأردنية التي لم تبادر إلى ردم الهوة بين متطلبات المراحل المتتالية سواء في العمل العام أو العمل الديمقراطي الذي يحتاج إلى فكر حر وخلاق، ولم يخف عتبه على مجموعة القوانين الناظمة للحياة السياسية ووجه لها نقدا لاذعا؛لأن هذه القوانين تعالج الشق الأمني دون السياسي، وبالتالي لا تلبي طموحات الإنسان الأردني، وكم كان حزينا حين أشار إلى تآكل النخب السياسية في بلدنا نتيجة فقدان اجواء الثقة، واشار إلى مساوىء الصوت الواحد وتمنى على النواب أن يتجاوزوا مهمة «التوظيف» للشق الأساسي الذي انتخبوا لأجله؛ لم يخف عتبه هنا، وهو عتب المحب المغلف بالتقدير للمجلس الذي يعده اساس الحياة الديمقراطية الذي يخفف الاحتقان في الساحات ودوائر السؤال، ولا أنسى رغبته الجامحة في أن يرى الأردن أنموذجا ديمقراطيا في قوانينه وانتخاباته وأحزابه.

لقد عرفت دولته منذ أكثر من عقدين في جمعية النهج الديمقراطي يوم كان يتحدث معنا بمرجعية السياسي الذي خبر أصغر الأمور وأكبرها في مراحلها المتتالية، حتى اصبح واحدا من أعمدة السياسة في بلدنا، لا يبخل بوقته وفكره ومعرفته على الجميع؛ خاصة الشباب، يقتطع من وقته الكثير لكي يقول الحقيقة المرة التي يعانيها بنفسه ويباشرها بالمتابعة الحثيثة، وهو لا يتوانى عن قول كلمة الحق حتى ولو كانت على نفسه، ولا ينسى المرء قوله في أكثر من مناسبة:» أنا أردني وأدافع عن أردنيتي»، وهو قول له ما له في زمن عزّ فيه الانتماء؛ خاصة حين تشاهد بعض هؤلاء الكبار - ممن ملأوا الدنيا بشعاراتهم....وهم يساقون إلى واقعهم المر، وظل المصري وفيًا لوطنه وقيادته ومبادئه، لم تغره الأموال ولا المناصب ولم يتبدل على الرغم من انقلاب الكثيرين من اليمين إلى الشمال وبالعكس، وهنا لا أريد أن أعود إلى مواقفه المبدئية من قضايا خلافية دفع ثمنها، غير أنه بقي على نهجه وحنكته واتزانه وعقلانيته رجل الدولة الذي كسب ود الإسلاميين وهذا ما يستشعره المرء حين يتحدث عن صعودهم في ظل ما يسمى بالربيع العربي، مع أنهم اسهموا في اسقاط حكومته عام ١٩٩١، لكنه استدرك بالتأكيد على مدنية الدولة وعدم تسييس الدين والعشيرة، وطالب الحكومة أن تعمل ما بوسعها لخلق أجواء ثقة تسهم في دعم الفكر الوطني الخلاّق، وهذا واجب الحكومة في ظل هذه التحديات التي تعيشها المنطقة.

أشوف فيك يوم يا محمد الوكيل

المحامي محمد الصبيحي

عندما أستمع الى الزميل الاعلامي محمد الوكيل عبر الاثير أشعر أحيانا أن أسطوانة غاز أفلتت وتدحرجت عبر درج حي نزال ورجالا يتراكضون خلفها ويعجزون عن الامساك بها بينما يخشى الجميع أنفجارها ، وأحيانا أخرى يتراءى لي منظر (سلطي عتقي) أشهر (قنوته) ونادى في (الساحة وين راحوا الرجال) وفي أوقات أخرى أراه يأتي مثل (صوت الهجيني) يجلب الراحة ويفرج عما في الصدور من ضغوط ، ثم اذ به رقيق القلب ناعم الملمس كدحنونة أردنية أو أهزوجة حصاد في موسم خير.

هذا هو سر النجاح والانتشار الكاسح للزميل الاعلامي محمد الوكيل، فالمذيع القادر على أن ينقلنا من حال الى حال بدون نصوص مكتوبة هو مذيع جيد، والمذيع الذي يتمكن من الولوج عبر آذان وشرايين المستمعين الى قلوبهم وعقولهم بمختلف فئاتهم ومستوياتهم مذيع ناجح وأنسان قادر على تمييز الغث من السمين ويمتلك خبرة وموهبة متميزة.

ويتميز الزميل الوكيل بميزات كانت وما تزال سبب تألقه الاذاعي وهي العفوية في الطرح، والعبارة الشعبية التي تقع على أذن المستمع فيحسب نفسه مع المذيع في جلسة عائلية، والجرأة في قول الكلمة، والالحاح في متابعة الموضوع مع المسؤول، والانحياز لقضايا الفقراء والمظلومين، وأخيرا وهي الاهم القدرة العجيبة على تفريغ شحنة الاحتقان الى ضحكة ساخرة.

محمد الوكيل وعصام العمري أفضل أذاعيين في المملكة لدرجة يمكن القول ان كل واحد منهما يمكن أعتباره العامل الاول في نجاح المحطة التي يبث من خلالها، وهما من مدرسة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.. هناك حيث أختنقا بيدي الادارة البيروقراطية والرقابة المفزوعة والرتابة المملة. وحين فتح قفص الاذاعة والتلفزيون الاردني أنطلقا الى الفضاء الرحب وحلقا عاليا بين الاثير الاردني الرحب وبين التراب الاردني الخصب.

لا يوجد مستمع واحد لا يضحك مع الوكيل كل صباح فالاردني (أبو كشرة) يمكن رسم الابتسامة على وجهه عنوة و(رغم أنفه) ، والاردني الذي (يتصبح) بفاتورة الكهرباء وفاتورة المياه وفصل خط الهاتف بدون أخطار ومخالفة الوقوف في مكان ممنوع (طبعا لايوجد مكان مسموح متاح) يمكن أيضا أن يبتسم أو يضحك حتى لو قال الوكيل ان شر البلية ما يضحك وبالطبع فان (البلية) هنا ليست محمد الوكيل وانما الفواتير والضرائب والرواتب ومناسبات الاحباب والاقارب.

قبل سنوات لم يكن أحد يتوقع أن يستعيد البث الاذاعي مكانته في زمن الصورة والانترنت ، وكنا نتوقع أن تصبح الاذاعات من التراث لننظر اليها كما ننظر الان الى صور الابيض والاسود القديمة ، ولكن كيف ولماذا أقتربت الاذاعات وأقتحمت مواقع العمل وسيارات المسافرين فهذا ما يحتاج الى تفسير وتحليل وبالتأكيد سيكون التقديم الجيد والصوت المحبب والمادة الشعبية أبرز أسباب الانتشار.

كنت أقود سيارتي متوجها الى عملي قبل يومين وأستمعت الى هدير محمد الوكيل و(فرطت) من الضحك فقلت (أشوف فيك يوم يا محمد الوكيل) وأقصد أشوف فيك يوم حلو كأن تكون (عريسا) و(لقي عن رأسك) من الاخت المحترمة أم هيثم

سراب «الديمقراطية الإسرائيلية»

د. معن أبو نوار

كثيرا ما كنا نقرأ أو نسمع أو نشاهد على شاشات التلفزيون في الماضي القريب، أن الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط هي « الديمقراطية الإسرائيلية ». ومن يمعن النظر ولو قليلا في هذا الادعاء، يجده باطلا. ففي الوقت الذي تنادي فيه جميع الديمقراطيات في العالم بتبني حقوق الإنسان، والحريات الشخصية والعامة، وحق تقرير المصير للشعوب والأمم، يصر الإسرائيليون قادة.. حكومة.. برلمانا.. وأحزابا سياسية وعنصرية ودينية صهيونية على تدمير كل ما تعنيه الديمقراطية للشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح، الرازح تحت الاحتلال الصهيوني الذي يستخدم جميع الوسائل الإرهابية النفسية والبدنية القاهرة لحرية الفلسطينيين واستقلالهم وحقهم في تقرير مصيرهم.

في عصرنا الحالي لم تعد الديمقراطية ذاتية الطابع والفحوى، بل أصبحت عالمية شاملة، وحقا رئيسا وأساسيا من حقوق الإنسان. ومهما بلغت صفات أي دولة ديمقراطية في قيامها على أسس الديمقراطية الحديثة، فليس من الأخلاق والأعراف والتقاليد الدولية أو الشرف الإنساني أو المصداقية العالمية، أن ترفض التقيد بميثاق هيئة الأمم المتحدة ؛ أو أن تعتدي على حياة الآخرين وتحرمهم من أن يقيموا ديمقراطيتهم. هذا هو الحال بين إسرائيل وفلسطين، فأين الديمقراطية الاسرائيلية؟

إنها حقا سراب خادع. لماذا؟

لأن منع الحق المقدس في إقامة دولة ديمقراطية، حرة، مستقلة، عن شعب عريق كالشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل التي تدعي الديمقراطية، هو بحد ذاته نفي قاطع للإدعاء بديمقراطيتها، وهو من ازدواج الشخصية الإسرائيلية الدكتاتورية المحتلة المتسلطة التي لا تأبه لحقوق الإنسان، بل تقهرها في وجه، وتدعي الديمقراطية لنفسها في الوجه الآخر.

أي دولة ديمقراطية تلك التي تنادي بالحرية والسلام والأمن لشعبها، وهي لا زالت تحرم الشعب الفلسطيني من الحرية والسلام والأمن؟

أي دولة ديمقراطية تلك التي قامت على أرض شعب آخر، بعد أن طردت غالبيته منها، وقتلت ما لا يقل عن ٢٣٠ ألفا منهم لتحرم بقية ذلك الشعب من حقه في إقامة دولته على أرض آبائه وأجداده؟

أي ديمقراطية تلك التي لا زالت تعتقل آلاف الفلسطينيين والأردنيين وتحرمهم من حرية العيش بين أحبائهم وأهلهم؟

أي دولة ديمقراطية تلك التي نهبت غالبية ممتلكات الشعب الفلسطيني المنقولة وغير المنقولة، وتحرم أصحابها الذين طردتهم من حقهم فيها والعودة اليها، أليست هذه أعظم جريمة سرقة واغتصاب في تاريخ العالم ؟

وأخيرا أي دولة ديمقراطية تلك التي رفضت ولا زالت ترفض تنفيذ أكثر من ثلاثين قرارا من قرارات هيئة الأمم المتحدة، والتي وقعت معاهدة سلام وهي لا تنوي أن تنفذها، ولا زالت تماطل في تنفيذها وتخرقها هنا وهناك دون رادع؟

لم يعد هناك أدنى شك أن اسرائيل « الديمقراطية الذاتية « دولة ديكتاتورية، غاصبة، محتلة، قاهرة لحقوق الإنسان، قاتلة النساء والأطفال الأبرياء، طاردة الشعب الفلسطيني من أرض آبائه وأجداده، سالبة لممتلكاته، قاهرة لحريته، مانعة لحقه في تقرير مصيره.

واليوم أخذنا نرى بوضوح أن عبارة « إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط « قد غابت عن أعيننا وسمعنا، وأن بصيرة العالم ترى حقيقة إسرائيل كما هي دون أدنى ظن دولة ديكتاتورية غاصبة متعسفة متسلطة على الشعب الفلسطيني.

رحيل «الكابوي»

يوسف الحوراني

مع نهاية الشهر الحالي ونهاية العام ٢٠١١ يكون «آخر» جندي أمريكي استعماري قد رحل عن العراق، وتكون الولايات المتحدة قد تلقنت درسا قاسيا على كل المستويات، والحقت بنفسها وبسياساتها تشوهات وهزيمة أخلاقية وانسانية، ستبقى تطاردها كما فعلت هزيمتها في فيتنام، فهذه الدولة التي قامت وتقوم على سفك الدماء والقيم سوف تطاردها لعنات الشعوب التي الحقت بها الأذى والدمار والخراب.

رغم مضي ما يزيد عن ثماني سنوات لاحتلالها العراق، وأكثر منها لاحتلال أفغانستان إلا أنها، ورغم كل الجبروت والغطرسة والعنجهية وآلة الدمار العسكرية والاعلامية ودفعها لأكلاف مالية باهظة بلغت ٢،٧ تريليون دولار، الا أنها لم تحقق انجازا عسكريا مهما، دون تجاهل أنها تمكنت من تحقيق انجازات سياسية، باستكمالها الهيمنة على منابع النفط والتحكم بها كمية وأسعارا وتوزيعا، ووضع ترتيبات عسكرية واقتصادية وأمنية شارك فيها عدد من دول المنطقة تحت شعار «ضمان الاستقرار» ومنع بروز قوة أو قوى اقليمية ذات توجهات استقلالية والحفاظ على «الانظمة» الحليفة والتابعة والموالية، وضمان الأمن والتفوق العسكري المطلق لإسرائيل في المنطقة.

الأولوية بالنسبة لواشنطن اقامة نظام اقليمي بالاستناد الى تحالفات وتوافقات استراتجية بوظائف تتلاءم مع مرحلة ما بعد الخروج من العراق، فليس هناك ما يشير الى تغيير في الأسس الموجهة لسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، بل تشير سياساتها باندفاعها نحو املاء الشروط التي تحاول فرضها على دول وشعوب هذه المنطقة، وهي تعمل على استثمار نتائج حربها العدوانية على العراق لصالح هذا الهدف ولن تتوانى عن استخدام القوة لفرض ارادتها وممارسة دور الشرطي لفرض النظام الذي تريده بما يسمح بازالة كل العقبات والعراقيل أمام حرية حركة رؤوس الأموال الأمريكية والاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية.

إن النظام الذي تسعى اليه الليبرالية والرأسمالية المتوحشتان وفرضه على العالم يتعارض مع المصالح الحقيقية للشعوب الباحثة عن الحرية والديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، عالم تسوده العدالة وقيم الحرية والسلام وحق الجميع في التقدم والتطورالاجتماعي والاقتصادي. فواشنطن وحلفاؤها الأوروبيون يعملون من أجل عالم أكثر توحشا وظلما، عالم تتسع فيه الفجوة بين دول العالم الصناعي المتطور تضع فيه الصناعات الحربية والنفطية والاحتكارات الدولية مصالحها فوق مصالح الشعوب، مقابل عالم ثالث متخلف يعاني الفقر والجهل والأمية وتدني المستويات المعيشية-لاتتجاوز حصته من الانتاج العالمي والثروات ١٠٪. انه العالم التي تحاول فيه الرأسماليات العالمية حل ازماتها المالية والاقتصادية على حساب هذه الشعوب لمزيد من إفقارها، عالم تسوده القيم الاستهلاكية والانانية واللامبالاة تجاه البيئة والطبيعة والعداء للتقدم والمساواة والديمقراطية الحقيقية.

رحيل القوات الأمريكية عن العراق، يجب أن لايوهمنا بأن انجازا تاريخيا قد تحقق، رغم ما يحمله هذا الرحيل من إزاحة لكابوس جثم على صدرالعراقيين أكثر من ثمانية أعوام بعد أن دفع العراقيين فاتورة باهظة الثمن من ضحايا ومشردين ومشوهين وأرامل وثكالى وأيتام وتدمير للدولة ونهب لثرواتها.

على العراقيين أن يدركوا بأن مرحلة جديدة عليهم أن يعبروها نحو بناء الدولة الديمقراطية والعصرية الموحدة التي قد تستغرق سنوات طوالا.

الأزمة السورية.. دخلت طور الحل

كمال مضاعين
Tamouz7@gmail.com

بدأ العد العكسي لحلحلة الازمة السورية مع توقيع دمشق على البروتوكول الذي اعدتة الجامعة العربية والقاضي بارسال مراقبين عرب لسوريا للوقوف على حقيقة الاوضاع هناك، وجاء قبول دمشق على التوقيع بعد طول أخذ ورد بينها وبين الجامعة العربية التي كادت أن تعلن عجزها عن خلق (اطار مقبول للحل) تقبل به دمشق التي أستندت الى العديد من مصادر القوة أهمها الانقسام الدولي - الدولي حيال ألازمة السورية.

ليس مصادفة أن تدخل ألازمة السورية مرحلة العد العكسي بعد اتمام عملية الانسحاب الاميركي من العراق، فجزء أساسي من عملية (اذكاء نار) الازمة السورية الذي مارسته أطراف عربية واقليمية لصالح واشنطن (مثل تركيا) يدخل في باب خلق المناخات الملائمة لانسحاب اميركي آمن من العراق، وبالضغط على سوريا في سياق تفاهمات (ما بعد الانسحاب) المتعلقة بمستقبل العراق، وتغيير معادلة المواجهة الاميركية - الايرانية التي تشكل سوريا المتحالفة مع ايران ركنا أساسيا فيها، ففصل سوريا عن ايران وضمان تعاون سوري مع واشنطن بعراق ما بعد الانسحاب هما الركنان الاساسيان بالازمة السورية من الزاوية الاميركية الاطلسية، وهذا ما يفسر دخول ألازمة السورية طور الحل بعد اتمام الانسحاب الاميركي.

لقد بالغت بعض الاطراف الدولية وبعض العرب بالاضافة الى تركيا بالاندفاع باتجاه تأجيج نار الازمة السورية، مستندة الى قراءة غير دقيقة لغايات الادارة الاميركية التي كان يهمها بالدرجة الاولى خلق غمامة كبيرة من الدخان للتغطية على انسحابها من العراق واضعاف التحالف السوري - الايراني، ولكن أهداف واشنطن هذه لم تكن تتطلب (اسقاط) النظام السوري بل اضعافه، وقد اتضحت هذه القراءة الخاطئة بعدما اكتشفت تركيا، وهي الطرف الاكثر حماسا لاسقاط النظام السوري،أن التدخل العسكري الاطلسي غير وارد، وبعدما اكتشف عرب الجامعة العربية أن المطلوب ليس تكرار السيناريو الليبي حين شكل قرار الجامعة آنذاك رافعة للتدخل بليبيا واحتلالها، أما فيما يتعلق بالمعارضة السورية المدعومة من واشنطن، وفي الوقت الذي كانت تناقش فيه مرحلة ما بعد النظام السوري بالعاصمة تونس، تتفاجىء هذه المعارضة بتوقيع البروتوكول ليس فقط دون علمها بل وبدون استشارتها ايضا.

هناك واقع دولي جديد أنهى حقبة طويلة من التفرد الاميركي بالمنطقة، يتمثل بالمحور الروسي- الصيني، واذا كان محور التوازن الجديد هذا غائبا عن قراءات حلفاء واشنطن الاكثر حماسا، فأن واشنطن نفسها أخذت هذا الواقع الجديد بالاعتبار منذ البداية، ومن يراقب أداء الادارة الاميركية المتعلق بسوريا، سيكتشف أن واشنطن كانت (تناور) فقط، فلم نسمع من واشنطن تلك المفردات والتصريحات التي عهدناها تجاه العراق أو ليبيا.

يسجل للاردن موقفها السياسي المتوازن من ألازمة السورية منذ البداية، فقد استند الموقف الاردني لقراءة ناضجة ومتوازنة للمصالح العربية والاردنية، والاردن أول من دعا الى حل الازمة السورية بالحوار، والى ضرورة الشروع ببرنامج اصلاح سياسي ينزع فتيل ألازمة، ولم يحيد الاردن عن موقفه حين بدا للبعض أن النظام السوري يعيش أيامه الاخيرة.

الأردن والمجلس الخليجي.. العلاقة المميزة كافية

د. عبد الحميد مسلم المجالي
Almajali.abdalhameed@yahoo.com

اعلان القمة الخليجية في شهر ايار الماضي، ترحيبها بانضمام الاردن والمغرب الى مجلس التعاون الخليجي، تبعه جدل خليجي رسمي وراء الكواليس، وتسريبات لوسائل الاعلام مهدت للتراجع عن هذه الخطوة، بتعويض واضح، وهو اقامة علاقة مميزة مع البلدين، دون ان ترقى هذه العلاقة، الى صفة العضوية الكاملة وخاصة بعد ان قرر قادة الخليج تطوير مجلسهم الى اتحاد، مسافة الوصول اليه ستستغرق سنوات، وستحكمها تطورات الاحداث في الخليج والاقليم.

اسباب قرار قمة ايار، وقرار قمة هذا الشهر، ظلت على المستوى الرسمي الخليجي هي الاخرى وراء الكواليس، وكل ما يقال عن هذه الاسباب يبقى من باب التكهنات والتحليل، ولايمكن اعتماده او الركون اليه. غير ان ما يمكن قوله في هذا المجال ان قرار ايار قد اتخذ تحت ضغط الظروف التي اوجبت التسرع، وان قرار هذا الشهر، استجاب لوجهة نظر المترددين الذين بنوا ترددهم على توقع جملة من التداعيات المحتملة لضم الاردن والمغرب الى المجلس الخليجي، ومن بينها تجاوز خصوصية الخليج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، رغم ان المسالة الامنية لم تحسب ضمن هذه الخصوصية.

البحث عن كامل الاسباب وراء القرارين، عملية غير مجدية في الوقت الحاضر، خاصة وان الاردن والمغرب لم يتوقعا قرار قمة ايار، وتحملا وقع المفاجاة في حينه، ولم يكن بوسعهما الا التحرك، في الوقت الذي كانت فيه عملية حساب الارباح والخسائر، قد بدات عملها في كلا الجانبين، الطالب والمطلوب.

القمة الخليجية التي انتهت قبل يومين، تحدثت عن خطة مالية لمساعدة الاردن والمغرب، لدعم مشاريع تنموية في اطار هيكلة سيبحثها وزراء المالية. كما تحدثت عن لجان لبحث مجالات التعاون للوصول الى الشراكة وليس الى العضوية، وهناك فرق بينهما يوضح حجم المسافة بين ما اعلن في صيف الخليج الحار، وما اعلن في شتائه الاقل حرارة، لكنه يوضح رغبة اكيدة في استمرار العلاقة بين الدول الخليجية من جهة، والاردن والمغرب من جهة اخرى، على ان تكون هذه العلاقة مطورة او معدلة عما كانت عليه في الماضي، باتجاه تميزها لاسباب استراتيجية متعددة الاتجاهات والدوافع، يستفيد منها الطرفان دون ان يكونا في بيت واحد، تتعرض فيه الخصوصية للتساؤل.

دول الخليج ارادت ان يبقى مجلسها خليجيا صرفا، وهذا من حقها، وهاهي تحاول التفكير بتطويره الى اتحاد لن يعرف الان، مدى الطموح الذي سيصل اليه. فالاتحادات المعمول بها عالميا لها اشكال والوان مختلفة، تحددها حجم الرغبة في تنازل الدول، عن بعض سيادتها لصالح الهيئات الاتحادية.

العلاقة المميزة المنشودة يمكن ان تحقق اهداف العضوية الكاملة لكلا الطرفين وفي جميع المجالات، اخذين بعين الاعتبار ان دول الخليج نفسها، لم تحقق بعد كافة اهداف مجلس التعاون الذي انطلق في اوائل الثمانينيات من القرن الماضي،وما زال موضع نقد ذاتي خليجي، على الاقل في الجانب الاقتصادي والمالي حيث لا عملة موحدة ولابنك مركزي واحد.

مسالة الوحدة او الاتحاد الخليجي يجب ان يلقيا التشجيع، فكلاهما محاولة للعودة الى الوضع التاريخي الطبيعي للجزيرة العربية، والعلاقة المميزة لدول الجزيرة مع الاردن خصوصا، ليست بعيدة عن العلاقة التاريخية الطبيعية بين الجانبين، والحماس لتحقيقها يجب ان لايفتر، فهي كافية ومناسبة لكلا الطرفين على الاقل في الوقت الحاضر، اما المستقبل فهو محكوم بما لا يعلمه احد، الا علام الغيوب.